

بعد سنتين على الانتخابات النيابية ونصف الولاية كيف يقيم نواب الموالاة والمعارضة أداءهم؟

يتزامن ايار الجاري مع مرور سنتين على بدء ولاية مجلس النواب الحالي وسط تساؤلات عما اذا كان سيستطيع هذا المجلس انتخاب رئيس للجمهورية بما تبقى من ولايته، اضافة الى القراءات المتناقضة لبعض اعضائه لتفسير دوره الدستوري في حال الشغور في سدة رئاسة الجمهورية

لا يزال النقاش والجدال النيابي والسياسي يدوران منذ بدء الشغور الرئاسي حول احقية مجلس النواب في التشريع في هذه الحال وكذلك في ظل وجود حكومة تصريف اعمال. تتفاوت الآراء النيابية المنقسمة بين الموالاة والمعارضة على خلفية المواقف السياسية لكل طرف، والخلاف

حول تفسير المادة 75 من الدستور. فهناك من يصر على ان مجلس النواب هو هيئة ناخبة منذ بدء الشغور، وهناك من يقول ان تحول المجلس الى هيئة ناخبة هو عند التمام للمجلس في جلسة انتخاب الرئيس وبالتالي تصبح الاولوية لعملية الانتخاب. يستند هذا الرأي الى قرار المجلس

الدستوري الذي افتى بأحقية مجلس النواب في التشريع في كل الاوقات. "الامن العام" واكبت هذا الموضوع مع كل من عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون وعضو كتلة الجمهورية القوية النائب غياث يزبك.

بيضون: فلسفة قيام لبنان مبنية على التوافق والحوار

هل تعتقد ان ما قمتم به كنواب حتى الان خلال سنتين مرض وكاف، ويعبر عن طموحك وما كنت ترجوه من دخول الندوة البرلمانية؟ بكل شفافية ان الطموح يزداد ويرتفع في الظروف الاستثنائية لأن البلاد تكون في حالة خطر على كل المستويات، الاقتصادية، التربوية، الصحية، المعيشية. وبالتالي، تزداد مسؤولية مجلس النواب كمثل لهذه الامة وكمثل للشعب كونه مصدر السلطات. لكن ويا للأسف، الانعكاسات السياسية والخلافات الحزبية انعكست على اروقة المجلس في كثير من الاحيان، وهذا طبعا يترك اثرا سلبيا في مقاربة اي ملف من خلال اقتراح قانون او مشروع قانون مرسل من الحكومة. على سبيل المثال، كانت التجربة الاخيرة خير دليل على ما نقوله، عندما احيلت الموازنة الى مجلس النواب بموجب مشروع قانون، هناك جهات سياسية رفضت وترفض مقاربة اي مناقشة قانونية لأي مشروع قانون مرسل من الحكومة على اعتبار انها حكومة تصريف اعمال ولا تستطيع ارسال او احوالة مشاريع القوانين الى

مجلس النواب. هذا الجدل القانوني المبطن بخلاف سياسي انعكس على مجلس النواب، رغم انه استطاع في كثير من الاوقات ان ينجز مجموعة من التشريعات المهمة التي تصب في صميم حاجات المواطن اللبناني. فالجلسة ما قبل الاخيرة لمجلس النواب اقرت 14 قانونا لمصلحة المواطنين. بالنسبة الى الطموح الشخصي، لو كان الوضع افضل مما هو عليه ونعيش ظروفًا طبيعية مختلفة عما هو قائم، لكننا انجزنا اكثر، لكننا نأمل في ان ننجز اكثر مما تم حتى الان.

هل ترى ان هذا المجلس قادر على انتخاب رئيس للجمهورية في ظل استمرار الانقسام العمودي الحاد الذي يشهده؟

على مدى الجلسات الـ11 التي دعا اليها رئيس مجلس النواب والتي خصصت لانتخاب رئيس للجمهورية، والتوازن السلبى الذي برز بين الكتلة البرلمانية وحال دون انتخاب رئيس للجمهورية، ليس صحيحا ان هناك فريقا يتهم الاخر بالتعطيل او بتطير

النصاب، لأن كل الافراء وكل الكتل البرلمانية، بطريقة او باخرى، سواء في الهيئة العامة او في اللجان المشتركة، عطلت النصاب عندما كان التصويت لا يصب في مصلحتها. وبالتالي، فان لعبة الارقام والتوازن السلبى بين الكتل وتوزيع الاصوات في ما بينها، حالت فعلياً دون اىصال رئيس جمهورية كمرشح لأحد الطرفين، لذا نحن كنا دائما وما زالت لدينا الجرأة الكاملة لمقاربة هذا الامر. اعترافنا بعجزنا وعجز الاخرين عن اىصال مرشحهم، يجعلنا من الدعاة الى ان الحوار والتوافق هما معبر اساسي لهذا الاستحقاق الذي يعيد الانتظام الى الحياة السياسية والدستورية والى كل مرافق الدولة. ما زلنا نتمسك بهذا الرأي، كما لا يعني اننا اذا كنا من دعاة التوافق والحوار، باننا نخلق بدعة غير موجودة في الدستور، لأن نظامنا اساسا وفلسفة قيام لبنان مبنيان على التوافق والتحاور. هذا لا يعني الاطاحة باللعبة الدستورية القائمة والموجودة في مجلس النواب، لانه اذا عدنا الى المبادرة الاخيرة التي اطلقها دولة الرئيس نبيه



عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون.



بري، فهي مبادرة الايام السبعة كحد اقصى او حتى مبادرة التشاور الاخير.

المجلس الدستوري افتى بالتشريع لمجلس النواب في كل الاوقات



هناك وجهتا نظر داخل مجلس النواب حول حقه في الانعقاد من عدمه في ظل الشغور في رئاسة الجمهورية، فماذا يقول النص الدستوري في هذا المجال وكذلك النظام الداخلي؟

يزبك: الدستور هو الفيصل ويجب وقف الانقلاب

بعد مرور سنتين على عمر مجلس النواب، اي نصف الولاية، هل انتم راضون على عملكم كنواب؟

السؤال يحمل في طياته احتمالات عدة. اذا كان المقصود هو القيام بواجبنا التشريعي والرقابي كنواب والدفع نحو قيام مجلس النواب بدوره وعمله المعطل بفعل سياسة عدم بناء وقيام الدولة على حساب الدويلة، فان الجواب هو نعم

في هذا السياق والدور والواجب، لاسيما واننا ككتلة نيابي نعتبر من الانشط، حيث اترأس انا شخصيا لجنة البيئة وكذلك يترأس لجنة الادارة والعدل زميلي الاستاذ جورج عدوان، الى جانب نشاط وحركة الزملاء ومشاركتهم الفعالة في عضوية كل اللجان النيابية. كما انني لست بجديد على اجواء المجلس النيابي، انا القادم من خلفية اعلامية وسياسية

صحيح هناك وجهتا نظر بخلفية سياسية، واحدة تقول بأنه لا يحق لمجلس النواب التشريع طالما هو في حلة انعقاد وملتئم لانتخاب رئيس للجمهورية. وهناك وجهة نظر تقول يحق لمجلس النواب ان يشرع حتى في ظل شغور في رئاسة الجمهورية، لكن الحسم بين هاتين الوجهتين يجب ان يكون من خلال الدستور، لاسيما وان الخلاف بين الوجهتين اطلق من تفسير المادة 75 من الدستور. وقد حسم الامر المجلس الدستوري في مراجعة له بالقرارين 6 و7 لعام 2023، حيث حسم الخلاف وفسر المادة 75 وقال ان الالتئام هو لحظة انعقاد الجلسة والاولوية هي لانتخاب الرئيس، لكن خارج هذه الجلسة يحق لمجلس النواب ساعة يشاء وكيفما يشاء، التشريع حتى في حال خلو سدة الرئاسة وحتى في ظل حكومة تصريف اعمال. وهكذا تكون حسمت المسألة دستوريا وبت اي نقاش او وجهات نظر مختلفة حول هذا الامر، من خلفية سياسية ضيقة لا تنسجم وتتوافق مع الدستور اللبناني وتفسيره وحسم هذا الخلاف من قبل اعلى مرجع دستوري في الدولة، هو المجلس الدستوري الذي يعلو فوق كل السلطات.

تواكب عمل المجلس بشكل دائم، ونحن ككتلة تقدمنا باكثر من 40 اقتراح قانون في مجالات مختلفة تتناول تصويب عمل الحكومة واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد وغيره من العناوين. اما بالنسبة الى النتائج، فلست راضيا لأننا لم نستطع حتى الان كسر حلقة الاقفال في وجهنا، حيث المطلوب منا ان نكون كمجلس نواب هيئة ناخبة لكي ننتخب رئيس

منكن وفينكن

من الـ 1953



لبناني

أباً عن جد

Le Charcutier



عضو تكتل الجمهورية القوية النائب غياث يزبك.

◀ جمهورية وتشكيل حكومة، ومن ثم القيام بكل الخطوات والاجراءات الدستورية المطلوبة من اجل اكتمال دورة العمل المؤسساتية. اهدرت نصف ولاية مجلس النواب كما تهدر كل يوم عملية بناء الدولة والمؤسسات الدستورية. منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون والدخول في مرحلة الشغور الرئاسي ونحن نخوض معركة حماية الدستور والدولة والمؤسسات، ولم نتمكن حتى الان من كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها البلاد بفعل عدم احترام الدستور وتطبيقه.

■ هل تعتقد ان المواقف التي اتخذت من قبلكم كتكتل نيابي في ظل الشغور الرئاسي، قد ساهمت في تعطيل وشل عمل مجلس النواب؟

□ ابدأ، لم تساهم في تعطيل مجلس النواب، لكنها لم تتمكن من دفع المجلس نحو القيام بدوره والمهمة الاولى المناطة به. فالعمل المؤسساتي لا يكتمل من دون وجود رئيس جمهورية، وهذا الامر يصطدم بمواجهة من فريق الممانعة الذي يرهن الاستحقاق الدستوري في مقابل مكاسب سلطوية. نحن نصر على ان هناك نوعاً من الانقلاب على الدستور يجب وقفه والعودة الى الدستور الذي ينظم دورة عمل المؤسسات. نحن نقول ان مجلس النواب هو هيئة ناخبة منذ الشغور الرئاسي وان اولوية عمله هي انتخاب الرئيس، وهناك من لا يريد السير في هذا المبدأ الدستوري، كما انه لا يمكن للدول ومؤسساتها ان تتنظم من دون رأس، اي رئيس الجمهورية. المسألة ليست في تعطيل دور المجلس بقدر ما هي التزام الدستور.

■ دستوريا، كيف يمكن تنشيط عمل مجلس النواب وتفعيله وتجاوز الانقسام السياسي القائم؟

وتكرار الاعتداء على الدستور هو الذي اوصلنا الى الخراب الذي نحن فيه.

■ هل تعتقد ان هذا المجلس سيتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية في ظل استمرار تباعد المواقف والانقسام؟ □ لا يمكن التكهن بما قد يحصل في المرحلة المقبلة، لا سيما في ظل الازدواج غير المستقرة في المنطقة والاقليم، ومحاولات ربط لبنان بها عبر نظرية وحدة الساحات وحرب مساندة غزة التي هجرت ابناء الجنوب. لكن كلي امل كقائد، ونحن ننتخب الرئيس اليوم قبل الغد. وفي ظل الوضع القائم ليس لدينا سوى التمني والامل في ان تتمكن خلال الفترة المتبقية من عمر مجلس النواب من انتخاب رئيس الجمهورية، لا سيما واننا في لبنان لدينا مشكلة ما بعد انتخاب الرئيس، الا وهي من سيكون رئيس الحكومة ثم من هم الوزراء وكيف سيتم تقاسم الحصص الوزارية بين القوى والاطراف المتصارعين على السلطة؟

” اهدرت نصف ولاية مجلس النواب كما يهدر بناء الدولة

□ المطلوب دستوريا وعمليا ان يقوم رئيس مجلس النواب الذي يعتبر دوره اجرائيا لادارة عمل المجلس ان يقوم بهذا الدور المناط به، وان يدعو المجلس الى جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، عندها لا يحق لأحد ان يعطل الدستور او ان يبتكر قواعد واعراف مخالفة للدستور، لأن الدستور ليس وجهة نظر. الدول الراقية لم تكتب دساتيرها، انما تحترمها انطلاقاً من التفاهم اخلاقيا وشرفيا على الالتزام بمصلحة الدولة العليا واحترامها وليس مصلحة الدويلة،